ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. waleed Abed Jubber Al-khafaji

College of Arts, Wasit University

Email: wjaber@uowasit.edu.iq

Keywords:

Crime, Organized Crime, Risk Society

Article info

Article history:

Received 16. Apr.2026

Accepted 5. May.2026

Published 10. Aug.2026

Organized Crime in the Risk Society: Iraq as a Case Study A Sociological Approach

A B S T R A C T

The sociological perspective views crime as a social phenomenon, and criminalization itself as a judgment issued by society on certain types of behavior, regardless of legal texts. The importance of this study stems from its attempt to identify and analyze the characteristics of organized crime by employing a critical analytical approach.Organized crime represents a profound challenge and a serious threat to national security across many countries, as it weakens the effectiveness of law enforcement and undermines state and societal institutions.Organized crime has become a security, economic, and social threat, as it consists of illegal activities. Fear of risks leads to the restructuring of society, the emergence of new social movements, and changes in power structures, especially since these risks do not recognize national borders. However, Iraqi governments since 2003 have not been fully successful in confronting and limiting the consequences of organized crime through the measures adopted. This shortcoming is attributed to a range of political, economic, and international factors, as well as weak legal frameworks and the involvement of organized crime networks with influential actors at local, regional, and global levels.This has negatively impacted internal security and stability, making Iraq a fertile environment for the spread of crimes, most notably corruption, drug trafficking, terrorism, money laundering, and human trafficking. This study seeks to present a clear depiction of crime within a society that can be described as a “risk society,” a concept developed by the sociologist Ulich Beck. By applying a sociological analysis, the study sheds light on these critical issues that threaten the security and stability of both individuals and society, and it concludes by proposing mechanisms and recommendations to reduce and address the effects of this serious phenomenon.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss1.5227

الجريمة المنظمة في مجتمع المخاطر: العراق أنموذجا (مقاربة سوسيولوجية)

أ. د. وليد عبد جبر الخفاجي
جامعة واسط – كلية الآداب

الملخص :

المنظور السوسيولوجي يرى بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بغض النظر عن نص القانون . وتتجسد أهمية بحثنا الحالي في محاولة استكشاف معالم ظاهرة الجريمة المنظمة وتحديدها عن طريق توظيف المنهج النقدي التحليلي ، إذ تشكل الجريمة المنظمة تحدياً وتهديدا بالغ الخطورة على الامن الوطني ، ومعظم حكومات دول العالم وتضعف من سلطة انفاذ القانون وتهدد مؤسسات الدولة والمجتمع ، فأصبحت الجريمة المنظمة تشكل تهديداً امنياً واقتصادياً واجتماعياً ، كونها أنشطة غير شرعية ، ويؤدي الخوف من المخاطر الى إعادة تشكيل المجتمع وظهور حركات اجتماعية جديدة وتغيير هياكل السلطة ، كون هذه المخاطر لا تعترف بالحدود الوطنية ، وللأسف لم يكن تعاطي الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ في معالجة آثار الجريمة المنظمة عبر الاجراءات والتدابير المتخذة ومكافحتها موفقة في إيجاد الحلول الناجعة لتقليص انعكاسات هذه الظاهرة لأسباب سياسية واقتصادية وحتى دولية وضعف التشريعات وارتباط شبكات الجريمة المنظمة بجهات متنفذة محلية واقليمية ودولية، وهذا ما انعكس سلباً على الامن والاستقرار الداخلي، إذ اضحى العراق بيئة خصبة لانتشار الجرائم، ومن ابرزها جريمة الفساد والمخدرات والارهاب وغسيل الاموال وجرائم الاتجار بالبشر، ويهدف البحث الى إعطاء صورة واضحة لجريمة تفشت في مجتمع أقل ما يوصف أنه مجتمع المخاطر على حد وصف عالم الاجتماع " أولريش بيك" أذ وظف الباحث مقاربة سوسيولوجية لتسليط الضوء على هذه المظاهر المهددة لأمن واستقرار الافراد والمجتمع ، وصولاً لوضع مقترحات كآليات للعلاج والحد من آثار هذه الظاهرة الخطيرة .

الكلمات المفتاحية : الجريمة ، الجريمة المنظمة ، مجتمع المخاطر

المقدمة :

إن" الجريمة المنظمة " ليست وليدة اليوم بل انها قديمة ضاربة في قدمها، اذ تحتل الموقع الأبرز في الأجندة السياسية العالمية والتي ظهرت مع ظهور الكثير من مشاكل وتحديات العصر الحديث، بعد أن اتضحت صلتها الوثيقة بتمويل " الفساد والإرهاب الدولي وغسيل الاموال وتجارة المخدرات والسلاح وجرائم الاتجار بالبشر والجرائم الالكترونية وغيرها من تحديات، وما لها من عظيم الأثر على الأضرار بالمصلحة العامة للدولة العراقية وكذلك في دول العالم الثالث التي تعد بيئة حاضنة لعصابات الجريمة المنظمة. أن آثار تلك الظاهرة تنعكس بشكل جلي وبشكل سلبي على كل مقومات حياة المجتمع وبما يسبب هدراً للأموال والطاقات فضلاً عن عرقلة مسألة تقديم الخدمات.

مشكلة البحث :

على الرغم من جميع المحاولات الرسمية لمكافحة ظاهرة الجريمة المنظمة في العراق إلا انها مستمرة ولا تتوقف، إذ تعد هذه الظاهرة خاصة بعد عام ٢٠٠٣ تحديا هيكليا يهدد الامن الإنساني والاستقرار المجتمعي، فقد تطورت من جرائم تقليدية الى شبكات معقدة عابرة للحدود ذات صبغة إرهابية تمارس تهريب النفط والمخدرات وتجارة غسيل الأموال الاتجار بالبشر، وساهم الانفتاح الاقتصادي وهشاشة الوضع الأمني لترسيخ أنشطتها غير المشروعة، وتكمن تساؤلات البحث بالآتي:

• ما هي أبرز أشكال الجريمة المنظمة ؟

• ماهي العوامل التي ساعدت على تنامي هذ الظاهرة في العراق ؟

• ما هي التحديات التي تواجه الدولة في مكافحة ظاهرة الجريمة المنظمة ؟

• ما هي الطرق والوسائل المتبعة كمقترحات لمعالجة مخاطر هذه الظاهرة ؟

أهمية البحث :

تتجسد أهمية البحث الحالي في محاولة استكشاف معالم ظاهرة الجريمة المنظمة وتحديدها، من خلال توظيف المنهج النقدي التحليلي، وذلك من حيث تحديد مفهوم هذه الجريمة، وبيان اثارها ودوافعها، وتحديد خصائصها وأهدافها، ومن ثم إبراز أهم مظاهرها وأشكالها، والتحديات التي تطرحها، فضلاً عن بذل كل الجهود لمكافحها، ودعم الاجهزة الامنية التي تهتم بمكافحة تلك الظاهرة التي تؤدي لحدوث الكثير من الجرائم والسلوكيات الانحرافية في المجتمع العراقي.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى محاولة ايجاد وسائل وطرق للحد من ظاهرة الجريمة المنظمة لتقليص انعكاساتها السلبية على المجتمع ، من خلال عدة اهداف وكالآتي :

١. التعرف على آثار ظاهرة الجريمة المنظمة في العراق لما لها من آثار سلبية على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

٢. إعطاء صورة واضحة عن أبرز أشكال الجريمة المنظمة التي أضحت ظاهرة عابرة للحدود في ظل مجتمع المخاطر كالعراق، لمعرفة آليات العلاج لتقليص آثارها الخطيرة على الفرد والمجتمع وبذل الجهود اللازمة لمساعدة صانعي القرار السياسي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة .

٣. الوصول الى وضع جملة من المقترحات كآليات ناجعة لتقليص آثارها السلبية .

ماذا نعني بالجريمة المنظّمة:

الجريمة المنظمة تعني أنشطة إجرامية تمارسها جماعات من ثلاثة أشخاص فأكثر على نحو مستمر، بهدف تحقيق ربح مادي غير مشروع عن طريق الاتجار بالممنوعات كالمخدرات وتجارة الأسلحة او الأعضاء البشرية...الخ ، وغالباً تتعدى جغرافية الدول، وتعتمد هذه الشبكات على العنف والفساد وتوظيف وسائل التكنولجيا الحديثة لضمان ديمومة أنشطتها وتجنب ملاحقة الأجهزة الأمنية والقانونية (الجريمة المنظمة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢١، unodc.org). يعد مصطلح الجريمة المنظمة مصطلح غامض ومعقد، وذلك لاختلاف الأصول العرقية وتباين الأنشطة الإجرامية للعصابات الإجرامية، إضافة إلى تباين الزوايا التي يمكن من خلالها النظر لهذه الجريمة، فالبعض يرى الجريمة المنظمة من خلال فكرة التنظيم، والبعض الأخر يرى الجريمة المنظمة من خلال فكرة الاستمرارية، بينما يراها البعض من خلال تواطؤ مجموعة من الأفراد على الإعداد لها بصورة تكفل لها الاستمرارية (البريزات ،٢٠١٣، ص١٩). لقد كانت الجريمة المنظّمة، باستثناء بعض عمليات التهريب عبر الحدود، شأنًا محليًا يتناول البلد المعني بكامله. ولكن في الربع الأخير من القرن العشرين، تمكّنت مؤسسات الجريمة المنظّمة من استغلال ما حصل من تحرّر اقتصادي وفتح للحدود بين البلدان. فقد اغتنمت مجموعات الجريمة المنظّمة، التي تمارس أنشطة غير قانونية أو تتاجر بالسلع المحرّمة، من خلال

الرشوة والابتزاز والتهديد والاستغلال الكامل للمزايا التي تمنحها الأسواق والمجتمعات المفتوحة. "بحيث انطلقت من النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي ولذلك أطلق على هذا النوع من الجريمة مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة عبر الدول، و قد أدّى هذا إلى ظهور منظمات إجرامية خطيرة تعمل على المستوى الدولي من خلال الاعتماد على إستراتيجية معيّنة، وهي إستراتيجية التحالفات بين المنظمات الإجرامية الوطنية بهدف فرض هيمنتها وكذلك السيطرة على الدول، (جودة،٢٠١٤:ص٧).اما فيما يخص تعريف الجريمة المنظمة لغة: فهي من الجُرم، وإجرام، واجترم بمعنى أذنب ويقال جرم أو جريمة أو عظم جرمه وتجرّم عليه بمعنى اتهمه بجرم وبذلك الجريمة تعني الذنب.

أما اصطلاحا: فقد تعددت التعاريف نظرا لتعدد المذاهب والمدارس ومن بين هذه التعريفات نذكر منها ما اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في تعريفها للجريمة المنظمة هي الجريمة التي ترتكب من طرف جماعة إجرامية محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة زمنية، تقوم معا بفعل مدير بهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة التي حددتها الاتفاقية، بغية تحقيق منفعة مالية مادية. تمثلت هذه الجرائم بالآتي:

- جريمة المخدرات
- الجريمة الالكترونية.
- جرائم تبييض الأموال.
- جرائم الإرهاب.
- جرائم الفساد (دلالي، ٢٠١٩، ص٨).

اما عن معنى كلمة المنظمة فهي تعني الاشارة الى تلك الابنية الخاصة بالتنظيمات الاجرامية التي هي في حالة انفتاح وفي صورة متغيرة ويكون معنى التنظيم هنا هو تنظيم الذات وتنظيم الغير وتنظيم الجماعات الاخرى في شبكة او تحالف دولي وتنظيم العمل الاجرامي (داخل ،٢٠٠٩، ص٤٩٣) .

لقد تعددت تعريفات الجريمة المنظمة من ناحية الاصطلاح أيضا، بحيث وجد الفقهاء صعوبات في تحديد مفهوم الجريمة المنظمة. إلا أننا سنحاول أن نتطرق إلى أهم التعاريف:

ومنها الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة فقد عرفتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمسماة « الانتربول» " Interpol " بأنها قيام أشخاص بارتكاب أفعال غير مشروعة لتحقيق أهداف معينة (الصمادي، ٢٠٢١، ص١٣١).

اما تعريف الاتحاد الأوروبي وضعت سنة ١٩٩٣ مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي، تعريفا للجريمة المنظمة بأنها: جماعة مشكلة من أكثر من شخص تمارس نشاطا إجراميا، وتهدف إلى الحصول على السطوة أو تحقيق الربح وتستخدم في ارتكابها للجريمة العنف والتهديد والتأثير على الأوساط السياسية والاعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية (عيد، ٢٠٠٥، ص٤٣) .

وعرفها مؤتمر الامم المتحدة لعام 1975 بانها الجريمة التي تتضمن نشاطا اجراميا معقدا، او على مستوى واسع النطاق، تنفذه مجموعات على درجة من التنظيم تهدف الى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وافراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الاهمال التام للقانون، وتتضمن إجراءات ضد الاشخاص وتكون مرتبطة في معظم الاحيان بالفساد السياسي (داخل ،٢٠٠٩، ص٤٩٣) .

يتبين مما سبق بأن هناك محاولات عديدة قد بذلت لوضع تعريف للجريمة المنظمة ومن خلال كافة المستويات، ومن حصيلة هذه التعريفات نجد أن كون الجريمة عابرة للأوطان هو صفة قد تلحق بالجريمة المنظمة، وقد لا تلحق بها بالضرورة، فإن توافرت هذه الصفة اعتبرت الجريمة المنظمة من نوع خاص وهي الجريمة العابرة لأوطان، ووفقا لاتجاهات القانون المقارن فإن الهدف من هذه الجرائم إما الحصول على المال أو المساس بمصال معينة بالدولة على النحو الذي يحدده قانون كل دولة (سسرور،٢٠٠٠، ص٦٤)

أهم العناصر التي تقوم عليها الجريمة المنظمة المتمثلة فيما يلي (الوهيد،١٩٩٥، ص٣٤) . :

- وجود منظمة إجرامية تتألف من ثلاث أشخاص أو أكثر.
- ارتكاب جرائم خطيرة.
- الاستمرارية في ممارسة الأنشطة الإجرامية.
- استعمال وسائل تتسم بالدقة والتعقيد في تحقيق أهدافها.

خصائص الجريمة المنظمة

تتمثل أبرز خصائص الجريمة المنظمة فيما يلي: (عكسة ، ٢٠٠٨، ص٢٤٥) :

أولا :التخطيط والتنظيم

يعد أهم عامل في الجريمة المنظمة، فهو ما يميزها عن الجريمة البسيطة المرتجلة إذ تفتقر هذه الأخيرة إلى التخطيط المحكم الذي يكفل لها النجاح والاستمرار. وفي المقابل فإن الجريمة المنظمة تتميز بهيكل بشري ومادي يناسب طبيعة نشاطها الإجرامي الخطير.

ثانيا :الاحتراف

يتمثل في الدراية والخبرة واستعمال الحيلة ناهيك عن التفرغ للعمل الإجرامي والاستعداد للتضحية في سبيل إنجاح النشاط الإجرامي.

ثالثا :التعقيد

يتضح من خلال الهيكلة العالية وحسن استغلال الوسائل المادية والبشرية بالإضافة إلى اتساع المجال لاختيار الأساليب التي تساعد على عدم الانكشاف.

رابعا :الالتزام بالنظام الداخلي للجماعة

ضرورة احترام النظام الداخلي للجماعة من دون مناقشة ووجوب البرهنة على الولاء المطلق للزعيم أو الرئيس وعلى القدرة على الإيقاع بالآخرين في مواقف غير مشروعة، ومن ثم ابتزازهم والتصدي لأي عائق بكل وسائل المضايقة والتشويه والعنف الذي قد يصل إلى درجة التصفية الجسدية بموجب الطاعة العمياء الخالية من تأنيب الضمير.

خامسا : الربح الوفير

يكون الكسب ضخما وسريعا في زمن قياسي مقارنة بالمشاريع المشروعة .هذا وتنشط الجريمة المنظمة على المستوى الدولي وتعمل دائما بعد تحصيل عائدات إجرامها على تبييض تلك العائدات للتمويه بعدم مشر وعيتها والتعامل بها من جديد

تاريخ الجريمة المنظمة الدولية :

الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة ارتبطت بالتطور التاريخي للمجتمعات، وكانت تعرف في السابق بجماعات المافيا. وقد عرف تطورها التاريخي عدة مراحل أهمها فكرة التضامن الإجرامي عند الجماعة الإنسانية الأولى، والإجرام المنظم في بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية القديمة، إجرام الدولة المنظم عند الإغريق والرومان، و تدويل الإجرام المنظم في العصر الحديث، ثم إجرام الدولة المنظم والإجرام المضاد، بالإضافة إلى مرحلة انتقال الإجرام المنظم من المحلية إلى العالمية وإلى الاستمرارية (البريزات ، ٢٠١٣: ص٩) ، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين وجد الإنسان نفسه أمام ظواهر إجرامية غير مألوفة على سابقاتها أبرزها صور جديدة ومعقدة للإجرام المنظم، المعزز والمساند من لوبيات الفساد، حيث تفشى وسط السلطات السياسية والقضائية وأجهزة إنفاذ القوانين وصناع القرار (البشري ، ٢٠٠٧، ص٥). فهي أخطر نوع من الجرائم تكون في وقت السلم والحرب تتميز بخصائص عديدة أهمها التنظيم الهيكلي الذي تتبعه مجموعاتها عبر أنحاء العالم، كما أنها تشمل عدة أشكال أبرزها جريمة غسيل الأموال، وجريمة تهريب المخدرات والاتجار بها، كذلك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين الاتجار في الأسلحة (وليد ،٢٠١٣، ص٢).

أهم مظاهر وآثار الجريمة المنظمة (العابرة للحدود) في العراق – مقاربة سوسيولوجية :

ان آثار " ظاهرة الجريمة المنظمة في العراق تشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيد الوطني وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتضعفها، ولا تقتصر أثرها على المستوى السياسي فقط، وانما الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، ويمكن تصنيف أهم تلك المظاهر واثارها على الواقع الاجتماعي المعاش:

ظاهرة هجرة العقول والكفاءات :

يمثل الأمن قيمة أساسية في حياة الأفراد والكيانات السياسية، فكما تسعى الدول إلى تحقيق أمنها وسلامتها بمختلف الأساليب والطرق (القوة، المساعدة الذاتية، الاعتماد المتبادل...الخ) ، ويعد الجانب الأمني من أهم الاسباب التي دفعت العقول الوطنية للهجرة ، إذ شهدت الساحة العراقية حالة من عدم الأمان وخاصة بين الفئات المثقفة والعلماء والمتخصصين جراء استهدافهم، مما ولد شعورا عاليا من الخوف وعدم الاطمئنان لديهم والتفكير جديا بضرورة الهجرة بحثا عن حياة مستقرة وامنه (حربي وياسمين ، ٢٠٢٣،ص٥٠) وتخلف الجريمة المنظمة الدولية اثاراً وخيمة على العقول والكفاءات، فالتنمية السياسية لا تنجح الا باستثمار الموارد البشرية، (الكليدار ،٢٠٢٥،ص١٢) ، لقد كان لتغيير النظام السياسي السابق وما أعقبه من حالات الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية، لاسيما من منتصف عام ٢٠٠٤ حتى منتصف عام ٢٠٠٧، قد ترك أثره السلبي على النخبة العلمية العراقية (الجابري،٢٠١٧،ص٨) ، والتي دفعت العقول الوطنية للهجرة ، إذ شهدت الساحة العراقية حالة من عدم الأمان وخاصة بين الفئات المثقفة والعلماء والمتخصصين جراء استهدافهم، لقد اتسمت عملية هجرة العقول بالتنظيم والتدبير المخطط وممول من جهات تسعى لإفراغ البلد من العقول العلمية المميزة، وعلى سبيل المثال، كفاءة الأستاذ الجامعي وإمكانياته المتميزة، دفعت كثير من الجامعات العربية الى استقطابهم والاحتفاظ بهم والاستفادة من

خبراتهم في التدريس والبحث العلمي بعد ان تعرض الكثير من الكفاءات الطبية والعلمية واساتذة الجامعات للاغتيالات والابتزاز والخطف هم وعوائلهم ، مما دفع الكثير منهم للهجرة الى البلدان الأخرى بحثا" عن الأمان والاستقرار (حربي وياسمين ، ٢٠٢٣: ص٥٠) .

الجدول (١) تقديرات اعداد المهاجرين العراقيين من ذوي التعليم العالي

السنة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين في سن العمل	عدد المهاجرين من ذوي التعليم العالي
٢٠٠٣	١١٣٤٩٣٣	٧٩٤٤٥٣	٨٧٣٩٠
٢٠٠٤	٢٣٢٦٥٥٦	١٦٢٨٥٨٩	١٧٩١٤٥
٢٠٠٥	١٤٤٥٤٤٦	١٠١١٨١٢	١١١٢٩٩
٢٠٠٦	١٦٩٨٣٣٢	١١٨٨٨٣٢	١٣٠٧٧٢
٢٠٠٧	١٩٩٠٨٧٨	١٣٩٣٦١٥	١٥٣٢٩٨
٢٠٠٨	٢٣٠٩٨٢١	١٦١٦٨٧٥	١٧٧٨٥٦
٢٠٠٩	٢٤٥٢٩٨٩	١٧١٧٠٩٢	١٨٨٨٨٠
٢٠١٠	٢٥٦١٤٨٢	١٧٩٣٠٣٧	١٩٧٢٣٤
٢٠١١	٢٦٢١٧٨٨	١٨٣٥٢٥٢	٢٠١٨٧٨
٢٠١٢	٢٤٠٩٨١٢	١٦٨٦٨٦٨	١٨٥٥٥٦
٢٠١٣	٢٣١٨٦٦٢	١٦٢٣٠٦٣	١٧٨٥٣٧
٢٠١٤	٢٥٠٩٨٧٨	١٧٥٦٩١٥	١٩٣٢٦١
٢٠١٥	١٤٧٩٩٦٦	١٠٣٥٩٧٦	١١٣٩٥٧
٢٠١٦	١٨٢٨٧٨٩	١٢٨٠١٥٢	١٤٠٨١٧
٢٠١٧	١٦٧٩٠٤٠	١١٧٥٣٢٨	١٢٩٢٨٦
٢٠١٨	٢٠٥١٠٤٠	١٤٣٥٧٢٨	١٥٧٩٣٠
٢٠١٩	١٨٤٧٠٤٠	١٢٩٢٩٢٨	١٤٢٢٢٢
٢٠٢٠	٢٢٦٧٦١٥	١٥٨٧٣٣١	١٧٤٦٠٦

المصدر: الغريباوي ،يونس سلام جعفر و تأميم محمد سلوم الجبوري ، هجرة الكفاءات العلمية العراقية وإمكانية استفادة العراق من التجربة الهندية ، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات إقتصادية وإدارية ومالية ومصرفية ومحاسبية. المجلد (٦) العدد (١) كانون الثاني ٢، ٢٠٢٣، ص٣٤.

ومن الجدول رقم (١) اعلاه يتضح لنا ان هناك تذبذباً في اعداد المهاجرين طيلة المدة من٢٠٠٣ – ٢٠٢٠ ، ويعود ذلك الى ظهور عوامل تتسبب بالهجرة بين حين وآخر منها امنية او سياسية او اقتصادية. فكان ارتفاع عدد المهاجرين من ذوي التعليم العالي لعام ٢٠٠٤ بسبب الاحتلال وتردي الوضع الامني، وتراجع الهجرة عام ٢٠٠٥ ربما بسبب الشعور بالاستقرار السياسي والامني، ثم عودة ارتفاع الهجرة عام ٢٠٠٦ لاسباب امنية خطيرة وحتى عام ٢٠١١، وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ تراجع تدفق الهجرة قليلا، ثم ليرتفع في عام ٢٠١٤ بسبب موجة الهجرة الكبيرة للشباب في نفس العام. اما السنوات اللاحقة فتناوبت بين الانخفاض والارتفاع وذلك ربما يعود الى اسباب تخص المهاجر وقلة التعيينات وجائحة كورونا ٢٠٢٠ (الغريباوي وتأميم ،٢٠٢٣،ص٣٤٥).

ظاهرة تجارة الأسلحة غير المشروعة :

أصبحت تجارة الأسلحة الخفيفة غير المشروعة رائجة بسبب النزاعات في العالم، سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها، نتيجة الديكتاتوريات الحاكمة والسياسات العنصرية والقومية والطائفية، بدءًا من أفغانستان إلى مقدونيا والبوسنة والصرب ورواندا والدول الأفريقية الأخرى، وصولاً إلى العراق والسودان واليمن، وباقي الدول التي تعاني ظاهرة الإرهاب، اذ تستخدم عمليات غسيل الأموال في توفير الدعم المالي و تمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الانقلابات العسكرية و السياسية على مستوى العالم وتعد هذه التجارة مصدرا من "مصادر الاموال غير المشروعة " للجريمة المنظمة ويتم هذا النوع من التجارة بسرية، وتقدر العوائد السنوية لهذا النوع من التجارة غير المشروعة بنحو (٥٠٠) بليون دولار (حربي ،٢٠٢٤،ص٥٧١) ، ويعتبر انتشار السلاح خارج إطار للاستثمارات، (كريم ،٢٠٢٤، ١١٤٢)

(https://www.alnahrain.iq/post/ ويمكن أن يكون لها تأثير هام على المنازعات المحلية والإقليمية وعلى قدرة الجماعات الإرهابية على السعي لتحقيق أهدافها وتهديد السلم والأمن ويترتب على الاتجار بالأسلحة كأحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع الجريمة المنظمة إلى تدعيم النزاعات المسلحة والتي هي الأخر يتجسد فيها استغلال الأطفال في الحروب وذلك بتجنيدهم للمشاركة في القتال أو الأعمال المساعدة مثل الطعام وأعمال التجسس(الدوسري والهاجر، ٢٠٢٣، ص١٩٦٥)، ويُعد سوق مريدي، وهو أكبر الأسواق الشعبية في بغداد لبيع المواد المستخدمة .

النقل وتجهيز مؤسسات الدولة من أكبر المشاكل التي تهدد الأمن القومي العراقي، ومنذ عام ٢٠٠٣ فشلت جميع البرامج والخطوات الحكومية في الحد من ظاهرة انتشار السلاح، إذ لا يزال العراق حتى يومنا هذا يعاني من تحديات انتشار السلاح بكميات مفرطة، إذ يشكل هذا السلاح تهديدا كبيرا على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي ويجعل العراق بيئة غير جاذبة ويقع في ضاحية مدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد، من أكثر الأسواق العراقية التي توفر الأسلحة للمواطنين العاديين. وتتوفر فيه جميع أصناف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة مع أعتدة متنوعة. وتجري عملية بيع وشراء الأسلحة أمام مرأى ومسمع قوات الأمن القريبة من هذه الأسواق، إلا أنها لا تتدخل منعاً لوقوع صدامات قد يسقط فيها قتلى أو جرحى أو يتم تهديد عناصر الأمن أو مقاضاتهم عشائرياً، وأن "سوق مريدي وأسواقا أخرى في الشعب وحي أور وبغداد الجديدة على مستوى العاصمة بغداد، توفر أنواعاً كثيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. وتُساهم برفد الباعة العاديين في عموم محافظات العراق، عبر مهربين يعملون في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٣، وأن معظم تجار الأسلحة في بغداد لديهم علاقات مع قيادات أمنية مهمة وسياسيين ورجال دين وشيوخ عشائر." وهناك اسلحة هي من ترسانة الجيش السابق وتجهيزات الجيش الحالي ومخلفات الحرب على تنظيم داعش أو ما يعرف بالغنائم حالياً، لكن هناك أسلحة حديثة، قسم يرد من إقليم كردستان إلى بغداد، وآخر يعتقد أنه يسرب من المخازن التابعة للدولة ضمن آفة الفساد، (سالم، ٢٠٢٥، https://www.alaraby.co.uk/politics). وتُشير الإحصائيات إلى أن العراق يُعدّ من أكثر الدول العربية التي تشهد معدلات مرتفعة للعنف والجريمة. وتُستخدم الأسلحة بشكل كبير في تجارة المخدرات والنزاعات العشائرية والسياسية، وأدّت إلى سقوط ضحايا ودمار كبير. إن انتشار الأسلحة غير المشروعة يؤدي إلى الكثير من المشكلات الخطيرة للدولة والمجتمع لعل أهمها: (إبراهيم ،٢٠٢٤، https://alarab.co.uk https://www. /)".

١. إنّها تعيق عمل الأجهزة الأمنية في فرض سيطرتها على البلاد وتسبب بالتالي زيادة قلق المواطن على أمنه وأمن عائلته وأطفاله.

٢. تضعف الإيمان بقدرة الحكومة على الضبط وبالتالي انتشار الفوضى والاضطرابات.

٣. تفاقم معدلات الجريمة وتقويض الجهود الرامية إلى إرساء سيادة القانون.

٤. تزيد من احتمالات الحروب الأهلية والعشائرية.

٥. تُعيق تنمية قطاعات السياحة والصناعة.

٦. تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة.

٧. تقوض استقلالية السلطة القضائية.

٨. تغذي التوترات بين المكونات والطوائف.

٩. تديم دورات العنف وعدم الاستقرار.

١٠. لها تأثير سلبي على اقتصاد الدولة وهجرة رؤوس الأموال وضعف الاستثمارات.

١١. زيادة الاغتيالات والخطف والجريمة المنظمة.

١٢. تمثل تهديدًا خطيرًا على الأمن الوطني واستقرار البلاد

ارتفاع نسب خط الفقر والبطالة:

من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية والتي تلعب بدورها دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة هي ظاهرة الفقر وغالباً ما يصنف علماء الاقتصاد الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة وقديماً ايضا قال "سقراط" (أن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة) وهذا يعني أن ظروف الفقر الانسانية هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة.

(1Ramset,1970,pp.36.39).)،

وهذا بدوره يؤدي (لبروز أنواع جديدة من الجرائم منها الارهاب والمخدرات والنصب والاحتيال، عن طريق المشروعات الوهمية وعن طريق تهريب العملة وعن طريق انحرافات بعض العاملين بالحكومة بالرشوة والاختلاس، تعاطي العملات والتلاعب بالتصدير والاستيراد.. الخ (المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،١٩٨٠، ص٢٣٧). فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

واجه الاقتصاد العراقي أزمة جديدة تضاف الى أزماته السابقة من تدمير للبنى التحتية وتوقف مشاريع التنمية والتحجر الذي اصاب القطاعيين العام والخاص بفعل التركة الثقيلة من السياسات السابقة نتيجة لاقتحام البلد في حروب عبثية أنهكت وشلت عجلة الاقتصاد مع فوضى أمنية عارمة خيمت على قطاعات البلد الأمر الذي عطل الخدمات العامة مما أدى الى تراجع الإنتاج المحلي. كل هذا الوضع المأساوي ساهم بتفاقم مشكلة البطالة بشكل خطير (غنيمة ،١٩٩٦،ص٢٦)، وتؤدي البطالة الى الفوضى الأمنية وضعف الحوافز التشجيعية في جلب الاستثمارات الخارجية والعربية منها والاجنبية الى البلد، فمنذ عام ٢٠٠٧ اشارت التحليلات الشائعة الى ان اغلب سكان العراق يتوزعون بالقرب من خط الفقر، وهذا ما يزيد من هشاشة أوضاعهم ويجعلهم عرضة لتأثيرات الصدمات الاقتصادية، اذ تشير بيانات الجدول (٢) الى انخفاض نسبة الفقر الوطني بحسب خط الفقر من ٢٢.٤٪ في سنة ٢٠٠٧ إلى ١٦٪ في ٢٠١٣ وانخفضت بنسبة (١٥%) ، وفي سنة ٢٠١٤ ثم ارتفعت نسبة الفقر الى ٢٢.٥٪ ويعزى ذلك الى تمدد الارهاب الداعشي على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم

عاودت الانخفاض في سنة ٢٠١٨ حتى بلغت ٢٠.٥ ومع ذلك لن ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من ٦.٦٤٨ مليون شخصاً سنة ٢٠٠٧ إلى ٧.٣٧٠ مليون سنة ٢٠١٨ ، وقد تفاقمت نسبة الفقر الوطني بحسب خط الفقر الى ٣١.٧٪ عام ٢٠١٩ اذ اصبح عدد الفقراء ١٢.٦٨٠ مليون شخصاً بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء (الكليدار ،٢٠٢٥ ،ص١٠).

جدول (٢) مؤشرات خط الفقر في العراق لسنوات متعددة

السنة	خط الفقر(دينار)	معدل الفقر%	عدد الفقراء
٢٠٠٧	76896	22.4	6.648
٢٠١٢	105500	18.9	6.465
٢٠١٣	105500	16	5.760
٢٠١٤	105500	22.5	8.101
٢٠١٨	110880	20.5	7.370
٢٠١٩	111000	31.7	12.680

المصدر: حافظ، حنان يونس وعبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات، الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢١, العدد ٧٦، ٢٠٢٣ ص ٩٥.

وتجدر الاشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال الازمة المركبة الصحية – الاقتصادية – السياسية في عام ٢٠٢٠ ، التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للأسرة العراقية ولاسيما الأسر التي يعمل أفرادها في القطاع الخاص، فقادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من ٢٦.٧٪ عام ٢٠٢٠ الى ٢٩.٦٪ عام ٢٠٢١ وبذلك اصبح عدد الفقراء ١٢.٢٧١ مليون شخص على وفق تقديرات وزارة التخطيط، بينما تشير تقديرات بديلة عن أوضاع الفقر في عام ٢٠٢١ الى ان الفقر سيستمر الى ما فوق معدل ٣١٪ ، وعدد الفقراء سيرتفع الى١٢.٨ مليون نسمة (حافظ ويونس ، ٢٠٢٣،ص٩٥) . وفي حزيران ٢٠٢٣، حلّ العراق ثالثا في العالم بنسبة البطالة التي بلغت ١٥.٥٥% (معدل البطالة في العراق ، ٢٠٢٤،مصدر انترنت).ومن جهة أخرى، فأن معدل البطالة بين الذكور بلغ (١٤.٧٠) مقابل (٢٨.٢٦) بين النساء (صالح ،٢٠٢٣،ص٤) , ومن الناحية العلمية والواقعية يوجد ارتباط قوي بين الفقر والجريمة فهو سبب رئيسي ودافع قوي لارتكاب العديد من الجرائم ، وكلما ارتفعت نسبة الفقر زادت الجريمة وتجزرت لتصبح خطرا" ماحقا" يهدد النسيج الاجتماعي بالتمزق الأمر الذي يجعل من الفقر والبطالة مشكلة حقيقية لابد من حلها لانعكاساتها الخطيرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعزز الكثير من الظواهر كالفساد والفقر والجريمة المنظمة والانحراف الخلقي (العجيلي ،٢٠٢٤،ص١٦٧) .

استشراء ظاهرة الفساد :

عاش المجتمع العراقي لفترة طويلة تحت ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية قاسية ومتغيرة بشكل كبير عاش افراده مخاطر جسيمة ، جعلت منهم ومن النظام المؤسساتي أرضا خصبة وممهدة لظهور الجريمة المنظمة والفساد فيه على الرغم من ان معظم الطروحات السابقة تشير الى ان طبيعة المجتمع العراقي وعاداته وتقاليده وقيمه وكل ثقافته هي عوامل قد تبعث او تؤدي الى عدم السماح او التشجيع على ظهور الجريمة المنظمة والفساد فيه(داخل، مصدر سابق،ص ٤٨٩)، وبعد انتهاء حرب العراق عام 2003 انهارت مؤسسات الدولة، وجاءت مرحلة جديدة تمثَّلت في عملية تشكيل مجلس الحكم، وما تفرَّع عنه من هيئات ومؤسسات ودوائر خاصة وتمثيل دبلوماسي على أساس المحاصصة، وهي المرحلة الأسوأ والأخطر لا على مستوى الإدارة فقط، وإنَّا على إمكانية إعادة تشكيل العراق، كدولة وكيان موحد، فقد ألغت المحاصصة

الطائفية والحزبية الحجر الأساس للإدارة الوطنية الناجحة، وهو الكفاءة والمهنية، وبذلك أتاحت للفاسدين فرصة في استغلال النفوذ تحقيقاً لمصالح شخصية (الحمود، ٢٠٢٣، ص٣٠). إذ فتحتِ المحاصصة الطريق لبعضهم لتنظيم العقود الوهمية، أو الحصول على عمولات، إذ كان لهؤلاء الحظ الأوفر في السلطة بديلاً عن شخصيات عراقية وطنية كفؤة، وتكشف كشفاً مستمراً جرائم مالية، ويشير تقرير المفتش العام بالتفصيل إلى الفشل الإداري الممنهج، وانعدام الإشراف وممارسات الغش والاختلاس، وإحدى صور الفساد تمثَّلت في الاستغلال السيِّئ للموارد، فمن بين موارد صندوق تنمية العراق فإنَّ نحو (8.8) مليار دولار كانت سُلِّمَت إلى الوزارات العراقية، ولم يُوقف على أبواب الصرف، وقد رُصِدَت (٥٧) قضية، من (15) سرقة، و(19) حالة رشوة ، و(٦) حالات غش في التجهيز، وهكذا هُدِرَتِ المليارات من الدولارات، وتخريب القدرات الإنتاجية والخدمية وإعاقة عملية إعادة الإعمار(الحمود، ٢٠٢٣،ص٣٠).

ويقف خلف هذه الظاهرة أسباب عديدة كسوء التخطيط وأختيار الاكفاء من الاداريين، والبطالة والحاجة والعوز وأنعدام الرقابة والمحاسبة والمساءلة والخلط في الصلاحيات والتنافس الحزبي على المناصب العامة وضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها وتجاوزها للصلاحيات الممنوحة (جاسم، ٢٠١٨، ص٢٣٧)، ويسهم الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة . ويعمل الفساد على تكريس نظام تغفل فيه سيادة القانون بشكل كبير ويخلق مجتمعا تكون فيه المؤسسات القانونية والقضائية والتنفيذية غير فاعلة وفي الأَنظمة الفاسدة يتمكن المحتالون وبسهولة من الهروب من العقاب وفي ظل ارتفاع نسبة البطالة يزداد حجم الجريمة وتكثر أنواعها، ومن ثمَّ فالفساد لا يؤدي إلى الجريمة السياسية وحسب بل هو مسؤول أيضا عن تعزيز جرائم القتل والسلب والنهب فضلا عن الجرائم المنظمة التي تشيع حاليا في المجتمع العراقي(الربيعي ، ٢٠١١،ص١٧) ٠ ويعد العراق من البلدان التي تعاني من درجة عالية من الفساد حسب ما جاء في مؤشر فهرس ادراك الفساد (Corruption Perceptions Index) (عبد الحميد ،٢٠٠٨، ص٢١٦), ومن الشكل رقم (١) اذ بلغ معدل تقييم الدول العربية ٣٩ من أصل ١٠٠ نقطة، على وفق تقرير لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١ (خريسان، ٢٠٢٢،ص٩) ، ومن خلال الجدول رقم (٣) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه على الصعيد العالمي فقد حصل على (٢٣) درجة من (١٠٠) وجاء في المركز (١٥٧) عالميا والمرتبة ١٥ عربيا متقدماً عن عام ٢٠٢٠ بدرجتين إذ كانت درجته (٢١)، وحقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أن الوضع السياسي ما زال متردياً. يعاني العراق على هذا المستوى تفتيتاً طائفياً فضل عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش»، وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة الـ٢٤ عالميا والأولى عربيا على مؤشر مكافحة الفساد، تلتها قطر في المرتبة الـ٣١ عالميا، وتذيلت سوريا والصومال واليمن وليبيا القائمة (خريسان، ٢٠٢٢،ص٩)).ويؤدي الفساد الى زيادة الكلف ومن ثم تقليل الأرباح أو انعدامها في بعض الأحيان فضلا عن أن الفساد المالي والإداري يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع ، إذ تضعف وظيفة القيم الرادعة ويتعمم سلوك الفساد ويصل غير المؤهلين لمراكز اتخاذ القرار وتضيع بذلك الحقوق الأساسية لإفراد المجتمع ويضر بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الانتاج بشكل عام مما يؤدي الى زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام و ألخاص وهذا بحد ذاته يعد عاملا مضرا في اغلب مؤسسات الدولة العراقية (حربي ،٢٠١٦،ص٢٢٠). وكذلك بضعف القانون ويفرض سيطرة السلوك المنحرف للجريمة ويضعف النظام السياسي ويبدأ بالتآكل من جميع الأطراف إلى ان يتم انهياره ونتيجة لذلك يسحب من الدولة موقعها الحضاري وسمعتها الدولية ، ومن الجدير بالذكر ان هذه الآثار تختلف في نسبتها وفقا لمعدلات ارتفاع أو انخفاض الفساد، ودائرة أتساعه في بنية المجتمع (الربيعي ، ٢٠١١، ص١٧) .

جدول (٣) ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠٢١.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب ٢٠٢٠	ترتيب ٢٠٢١	الدرجة ٢٠٢٠	الدرجة ٢٠٢١	التغير في الدرجة
1	الإمارات	8	21	24	71	69	-2
2	دولة قطر	7	30	31	63	63	0
3	السعودية	7	52	52	53	53	0
4	سلطنة عمان	6	49	56	54	52	-2
5	الأردن	8	60	58	49	49	0
6	تونس	7	69	70	44	44	0
7	الكويت	6	78	73	42	43	1
8	البحرين	6	78	78	42	42	0
9	المغرب	6	86	87	40	39	-1
10	الجزائر	7	104	117	36	33	-3
11	مصر	7	117	117	33	33	0
12	جيبوتي	5	142	128	27	30	3
13	موريتانيا	7	134	140	29	28	-1
14	لبنان	7	149	154	25	24	-1
15	العراق	5	160	157	21	23	2
16	جزر القمر	9	160	164	21	20	-1
17	السودان	8	174	164	16	20	4
18	ليبيا	5	173	172	17	17	0
19	اليمن	7	176	174	15	16	1
20	سوريا	5	178	178	14	13	-1
21	الصومال	6	179	178	12	13	1

المصدر : حربي ، إبراهيم ، سياسة الامن السيبراني الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ في ضل التحديات الراهنة، المؤتمر الرابع لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وبالتعاون مع مستشارية الامن القومي والموسوم ..استراتيجية الأمن الوطني العراقي في تعزيز التنمية المستدامة" والذي انعقد في بغداد ٢٧-٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ص ٢١٨.

انتشار مساحة ظاهرة المخدرات :

إن تناول المخدرات غير المشروعة ترتبط بصورة مباشرة بالجريمة المنظمة، فالكثير من المتعاطين يرتكبون جريمتهم تحت تأثير المخدرات لان المتعاطين للمخدرات غالبا ما يعانون من اضطرابات سلوكية وشخصية وعدوانية إزاء المجتمع ما يجعلهم عرضة للتورط في ارتكاب الجريمة وتناول المخدرات وهذه الظواهر تدلل على فقدان الدول التي تنتشر فيها تلك الظاهرة إلى غياب ركن أساسي من أركان الأمن الإنساني وانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة بل واقترانها بظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتجارة السلاح والأعضاء البشرية وغسيل الأموال (الياسري ،٢٠١٥، ص٢٧٠) لقد اصبحت مشكلة المخدرات في العراق من التحديات الاستراتيجية التي يعاني المجتمع العراقي منها في الفترة الأخيرة، إذ مثلت هذه الظاهرة الجديدة والدخيلة على المجتمع العراقي تحديا كبيرا يواجه المنظومة الأمنية العراقية ولاسيما الاجهزة المختصة لمكافحتها ، حيث تحصل عصابات المخدرات على دخول كبيرة جدا دون دفع الضرائب، وتدفع الرشوة للمسؤولين الحكوميين، فتعمل على تدعيم الفساد والجريمة ، مما يضعف سلطة الدولة . ان الآثار السلبية لآفة انتشار المخدرات في العراق عديدة وخطيرة، فانتشار الكبير لظاهرة الجريمة يأتي من زيادة نسبة المتعاطين للمخدرات ، فضلاً عن مشكلة التفكك الاجتماعي والأسري، وصولاً الى الاثارة المادية التي تتمثل في ضياع الملايين من العملة الصعبة التي تذهب لعصابات تجارة هذه السلع المحظورة وتأثيرها في عدم الاستقرار السياسي هو تأثير متبادل (حميد وعلي زياد ، ٢٠٢٠،ص٢٢١) ، وقد استفحلت شبكات الجريمة مع ضعف المركزية الادارية للسلطة وتداخل أجهزة الاحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف

الرقابة المالية والسياسية الامر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه بالمافيات السياسية ، التي شكلت عاملا مهما في انتشار وتعاطي المخدرات والأكثر خطورة من ذلك إن جزءا من عائدات تلك التجارة أصبح يستخدم أحيانا في تمويل أنشطة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية (حميد وعلي زياد ، ٢٠٢٠، ص٢٦٨) لأن هذا النشاط يسمح للجريمة المنظمة بالعمل بحرية فوجود مسئول فاسد أو قاض فاسد أو حارس فاسد له أهمية كبيرة بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعتمد على تجارة المخدرات كنشاط رئيسي يدر عليها أرباحا طائلة تفوق أرباح تجارة النفط ويسمح لها بتمويل المنظمات الإجرامية وهذا ما سيمتعهم بالحصانة البرلمانيه وتأثيرهم الكبير في كافة القرارات، مما سيؤدي الى حدوث حالة من الارباك المحلي تجاوز سلطة القانون (حربي ،٢٠٢٤نص٧٧) , كما يتجه جزء من رأس المال العائد من تجارة المخدرات إلى الترف والبذخ والمجون وهي حالات تشكل عبئا على امن الدولة. والأثر الأكثر خطورة لمشكلة المخدرات هو الانفاق على التعاطي والاتجار بالمخدرات يؤدي الى استنفاذ جزء من رأس المال الوطني، مما يضعف مفاصل الدولة لكونها مصدر لتمويل العصابات الاجرامية وحركات التمرد لان الاتجار بالمخدرات يدر أموالا طائلة وارباحا ضخمة تجعل هذه العصابات قوتها موازية لقوة الدولة لذا فان تحدي مكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها في المجتمع العراقي تستدعي حلولاً سريعة وفعالة (كاظم ،٢٠٢٢ ، ص١٥) .

ظاهرة العنف الداخلي :

أما معنى العنف اصطلاحا، (هو استخدام الضغط ، أو استعمال القوة استعمالًا يكون بشكل غير مشروع أو قد يكون بشكل، غير مطابق القانون يكون من شانه التأثير على ارادة الشخص) (بدوي ،١٩٨٦، ص٤٤١). وقد يكون هذا سلوك يتم تنفيذه مع توافر القصد والسبب، في ذلك هو إحداث ضرر جسدي لشخص (معوق ،٢٠٠٨، ص٣٠٣) ، ان أنتشار العنف الداخلي والذي أسهم بشكل كبير في شل الاستقرار الداخلي في العراق، هذا العنف الذي جاء بدوافع عديدة منها سياسية ومنها واجتماعية واقتصادية أسهمت في تكوينه قوى خارجية وضعت مصلحتها فوق الاعتبارات الإنسانية كلها . لقد أسهم العنف في توقف التنمية الاقتصادية وشل حركة المجتمع وبالتحديد شل من حركة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعتمد عليها المواطنين في حياتهم اليومية وضيق فرص التشغيل بسبب هروب رؤوس الأموال للخارج وعدم مقدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها أو جلب الاستثمارات الاجنبية بعدما أصبح العراق وبسبب موجة العنف بلد غير مناسب للاستثمار(جاسم ، ٢٠١٨، ص٢٣١)، وعلى المستوى الاجتماعي تدهور وضع الأسرة العراقية والطفل والمرأة وتراجع النظام التعليمي والصحي وأنزوت الرعاية الاجتماعية تحت أنتشار الفقر كما أسهم العنف في انتشار الجريمة بكل أشكالها ومنها كذلك جرائم الخطف بوصفها أحد أنواع السلوك الإجرامي ناهيك عن ظهور الجماعات المسلحة التي تجاوزت حدود الدولة وتجاوزت على القوانين، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف في ارتفاع مخيف في عدد الضحايا والمفقودين وارتفاع نسبة التهجير القسري والذي ادى بالنتيجة لارتفاع معدلات ظاهرة الجريمة المنظمة (جاسم ، ٢٠١٨،ص٢٣١).

ظاهرة الاتجار بالبشر:

تعرف بأنها" أعمال البيع والشراء للأعضاء البشرية كالأنسجة والجلد والدم والكلى وغيرها من الأعضاء"(حربي، ٢٠٢٤، ص٦٤). وكل عملية تتم بغرض بيع أو شراء للأنسجة أو عضو أو أكثر من الأعضاء البشرية وهي تجارة حديثة بالمقارنة بتجارة الأشخاص، أما التبرع بدون مقابل فلا يعد من أعمال التجارة في الأنسجة أو الأعضاء البشرية.وغالباً ما تتم جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويكون القاسم المشترك بينهم مجموعة من الأطباء أو الذين يعملون في المهن الطبية كالمختبرات، حيث أن هذه الفئة هي التي تسهل عملية البيع والشراء ونقل العضو من جسد الضحية إلى جسد المستفيد، وقد تتم سرقة العضو من جسد الضحية بشكل قسري، حيث يتم خداعه ونقله

إلى مكان الجريمة عن طريق التغرير به، كأن يتم خطف الطفل ومن ثم تخديره وإجراء الفحوصات الطبية الشاملة له للتأكد من سلامته الجسدية، وفيما بعد يقوم الطبيب الذي لا يمتلك من أخلاق وشرف مهنة الطب شيء باستئصال العضو المتفق عليه وبيعه للزبون (حربي ، ٢٠٢٤،ص٦٤).ان تقدير إيرادات جرائم الاتجار بالبشر بمبلغ ١٥٠ مليار دولار أمريكي يضعها في المرتبة الثالثة أو الرابعة قائمة الأنشطة الإجرامية (من حيث الإيرادات). أن هذه الظاهرة موجودة، وتهدد المجتمع العراقي، خصوصاً المعوقين والأطفال والفتيات، ومعدلات الاتجار بالبشر في ارتفاع مستمر من جرّاء كثرة العصابات التي تمارس هذه الجريمة، وعلى الرغم من أن السلطات الأمنية تلاحقهم، وتعتقل الكثير من العصابات، وأكدت منظمة "المصير" العراقية، توثيقها "ارتفاعا صادما" في أعداد جرائم الاتجار بالبشر التي يقع ضحيتها النساء والأطفال، معتقدة أن الأسباب المباشرة ترجع إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، وتصاعد قوة عصابات الجريمة المنظمة، وزيادة عمليات بيع الأعضاء عالمياً، فضلاً عن تفشي الاستغلال الجنسي والتسول والإكراه على العمل(حربي ، ٢٠٢٤، ص٥٦٩).وقد شهد العراق سلسلة من النزاعات المسلحة منذ ٢٠٠٣ وأستيلاء الجماعات الارهابية على مساحات شاسعة من المدن ونتيجة ذلك اصبح العراق البيئة الحاضنة للاتجار بالبشر نتيجة تخلخل المدن واضطراب النظام العام للبلد، حيث سيطرة فيها التنظيم الارهابي مايسمى ب(داعش) (حمه رشيد ،٢٠١٩،ص١٩٤)، وتشير تقارير إلى أنّ بيع الأعضاء البشرية أصبح تجارة رائجة في العراق بعد تفشي الأمراض والأوبئة، خصوصاً الفشل الكلوي، علما بأن تسعين بالمئة من عمليات بيع الأعضاء هي لعمليّات الكلى، حيث يتراوح سعر بيع الواحـدة من (٤٠٠٠) أربعة الاف الى (٦٠٠٠) ستة الاف دولار امريكي، بينما يبلغ سعرها عند التهريب لخارج العراق الى(٣٣٠٠٠) ثلاثة وثلاثين الف دولار، أمّا الأعضاء التناسلية فيصل سعرها الى (٨٠٠٠٠) ثمانين الفا، بحسب مصدر أمني بمكتب تحقيق مكافحة الإتجار بالبشر كشف عن إرتفاع عمليات تهريب الأعضاء الى الخارج وتحديدا اوكرانيا ووفقا لمختصّين فإنّ تجارة الأعضاء وعصاباتها تكثر في المناطق الفقيرة، التي يغرى فيها أصحاب الأوضاع الماديّة المتردية بمبلغ يمكنهم من فتح مشروع يبدؤون فيه حياتهم من جديد، لكنّهم وفي النهاية يخسرون صحّتهم والمال الذي لا يسلم إليهم في أغلب الأحيان عقب تعرّضهم لعملية نصب واحتيال من قبل عصابات الجريمة المنظمة (السومرية ،٢٠٢٥، https://www.alsumaria.tv/news).

انتشار وسائل الاتصالات الحديثة كوسيلة لانتشار الجريمة المنظمة:

يعد التطور في وسائل الاتصال الحديثة وظهور الشبكة الالكترونية (الانترنت) من أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار المنظمات الإجرامية والتنوع في أساليب ارتكاب الجريمة عبر العالم، حيث أصبح من اليسير على تلك المجموعات الإجرامية من ارتكاب أفعالها دون التعرض لخطر الانكشاف من جهة، وسهولة إدارة ومراقبة عملياتها الإجرامية عن بعد عبر استعمال الوسائل الحديثة من جهة أخرى. ويعتبر التطور السريع في نقل المعلومات والبيانات عبر وسائل الاتصال الحديثة أكبر أثر في إيجاد جرائم جديدة لم تكن معروفة في السابق والتي يطلق عليها تسمية جرائم المعلوماتية أو الالكترونية، حيث تمكنت بعض المنظمات الإجرامية ذات الخبرة العالية بأعمال القرصنة من دخول خزائن المعلومات المصرفية والتجارية والاطلاع عليها، كما أن تطور وسائل الاتصال شجع المنظمات الإجرامية من الدخول إلى الأسواق العالمية تحت أغطية متنوعة لتبييض الأموال التي بحوزتها ذات المصدر اللامشروع بسهولةٍ ويسر (الصمادي،٢٠٢١ ،

ص١٣٤) . وفيما يلي ترتيب الدول العربية لمؤشر الأمن السيبراني (GCI) لعام ٢٠٢٠ حيث يصدر المؤشر العالمي للأمن السيبراني عن وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة بـ (الاتحاد الدولي للاتصالات) في الجدول (٤) الذي يبين ترتيب وموقع العراق مع باقي الدول العربية. اذ يتبين تراجع العراق في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (Global Cybersecurity Index) الصادر من وكالة الأمم المتحدة المختصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاتحاد الدولي للاتصالات اذ العراق كان في المركز ١٢٩ في التقرير ٢٠٢٠، مبيناً أن الأمن السيبراني وحماية بيانات المواطنين العراقيين، جزء لا يتجزأ من الامن القومي العراقي. لقد تراجع العراق عربياً ايضاً ٤ مراتب، اذ حصل على المرتبة ١٧ متقدماً على موريتانياً، والصومال، وجزر القمر، وجيبوتي، واليمن، ويعد العراق من الدول العديدة التي تواجه تحدي الفضاء السيبراني في مختلف مجالاته اذ أشار التقرير، الى أنعدام وجود مؤسسات متخصصة بالأمن السيبراني في العراق، كما في الدول العربية والاقليمية، وما هو موجود عبارة عن أقسام في دوائر مختلفة تفتقد للتنسيق أو التعاون المحترف في هذا الجانب، وكل جهة منها تعمل بمفردها. وعلى العراق السعي إلى تشكيل مؤسسة أو هيئة خاصة تُعنى بقضايا الأمن السيبراني وكل ما يتعلق به في هذا الجانب (سعيد ، ٢٠٢٥،ص٦٥).

جدول (٤) ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٠

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	النقاط
المملكة العربية السعودية	١	٢	99,54
الامارات العربية المتحدة	٢	٥	98,06
سلطنة عمان	٣	٢١	96,04
مصر	٤	٢٣	95,48
قطر	٥	٢٧	94,50
تونس	٦	٤٥	86,23
المغرب	٧	٥٠	82,41
البحرين	٨	٦٠	77,86
الكويت	٩	٦٥	75,05
الأردن	١٠	٧١	70,96
السودان	١١	١٠٢	35,03
الجزائر	١٢	١٠٤	33,95
لبنان	١٣	١٠٩	30,44
ليبيا	١٤	١١٣	28,78
الاراضي الفلسطينية	١٥	١١٢	25,18
سوريا	١٦	١٢٦	22,14
العراق	١٧	١٢٩	20,71
موريتانيا	١٨	١٣٣	18,94
الصومال	١٩	١٣٧	17,25
جزر القمر	٢٠	١٧٤	3,72
جيبوتي	٢١	١٧٩	1,73
اليمن	٢٢	١٨٢	0

المصدر: سعيد، ياسمين حسن، التهديدات السيبرانية وأثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول، الجامعة المستنصرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد خاص بندوة قسم الدراسات الاقتصادية الموسومة: متطلبات الاقتصاد الرقمي في تحقيق اقتصاد عراقي مستدام، مجلد٢، العدد (١٢) شباط، ٢٠٢٥، ص ٦٤.

آليات المواجهة كسبل لتقليص آثار الظاهرة المدروسة :

أ-تفعيل الجهد الاستخباراتيي:

تكون هذه الأداة بمنزلة دائرة رادعة لاحتواء أي فعل أو عملية إرهابية واستباقها قبل حدوثها، بترويض التكتيكات الاستخباراتية وتوظيفها في استراتيجية موجهة تستند إلى معلومات(احمد الشيخ ، ٢٠٢٣، ص١٢٨). من أجل تحقيق جملة من الأهداف من أولوياتها اختراق الجماعات الإرهابية بشبكات التجسس الاحترافية التي تتيح للأجهزة الاستخباراتية مراقبة توجهات المنظمات الإرهابية ومن هنا يأتي دور العامل الاستخباراتي لرصد المعلومات في المناطق الاستراتيجية، ورأب التصدعات الأمنية، وإدامة الاختراق المعاكس للمناطق الرخوة أمنياً ولاسيما في منطقة عمق التأثير الأمني، التي تمثل بوابة المواجهة والتحدي الأمني مع التنظيمات الإرهابية، فاستخبار الحدث قبل انطلاقه ومن ثم معالجته بتكتيكات أمنية خاصة يمثل صلب التكتيكات الاستخباراتية المتبعة في مكافحة الإرهاب بالوقت الحاضر(احمد الشيخ ، ٢٠٢٣،ص١٢٨).

ب- تفعيل دور الاجهزة الامنية والقانونية:

التأكد من تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات لمكافحة الجريمة المنظمة وتأكيد هيبت الاجهزة الامنية والقانونية على نحو موضوعي سليم أمام أفراد المجتمع، ومكافحة العصابات المنظمة التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار العصابات والاحزاب والسياسية (عبد العزيز،٢٠٠٧،ص١٢٢).

ت- الحد من نسب البطالة والفقر:

ضرورة إيجاد معالجات لحل مشكلة البطالة والفقر وعدم المساواة وانعكاساتها السلبية لظاهرة الجريمة المنظمة من خلال بناء المجتمع العراقي الجديد، والتي برزت بشكل واضح بعد حل بعض وزارات الدولة والتشكيلات التابعة لها، وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم. وساهمت هذه المشكلة في إيجاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الملائمة للانحراف وارتكاب السلوك الاجرامي ومعاجلة هذه المشكلة واشكال الحرمان المتعددة، لا يتم علاجها إلا من خلال إعادة فتح المصانع والمشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل العاطلين في القطاعين العام والخاص. (الخاقاني ن٢٠١٩، ص١٦٥).

ث-استقطاب وتشجيع عودة الكفاءات المهاجرة :

وضع خطة استراتيجية واقعية للعودة للوطن والمساهمة في برامج التنمية والاعمار والاعتراف بانها ثروة قومية ووطنية لا يمكن التفريط بها، ومعالجة ظاهرة استهداف الكفاءات العراقية، من خلال التهديد أو الاغتيال أو الخطف، لإجبار ما تبقى منهم على مغادرة البلد(حربي وياسمين ،٢٠٢٣، ص٥١) .

ج- تجريم الفساد في العراق:

إن مكافحة الفساد والقضاء عليه من ضروريات توفر الحكومة الرشيدة في العراق من أجل دفع وعي صناع القرار والمواطنين على حد سواء وتنظيم فاعلية وأداء النظام السياسي ومن اجل المزيد من الفعالية على صعيد الرقابة ينبغي أن

يساهم القضاء في معركة مكافحة الفساد عبر النظر في الملفات التي تصل اليه من هيئة النزاهة ومن اجهزة الأمن المكلفة بمكافحة الفساد واصدار احكام رادعة حتى لا يفلت المفسدون من العقاب ويعودوا الى ممارسة الفساد من جديد في اطار ما يسمى بإعادة انتاج الفساد (البياتي ،٢٠١٢،ص٤) .

ح- تجريم ظاهرة الاتجاربالبشر:

يجب تعزيز الإطار القانوني والسياسي في العراق فيما يخص الاتجار بالبشر. والعمل ضمن المعايير الدولية وقيم حقوق الانسان، وتحديث التشريعات الحالية. بشكل يعزيز سياسات حماية الضحايا وتشديد العقوبات على الاتجار ومتابعة النتائج والتأكد منها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة لمكافحة الاتجار بالبشر والتحديث لحلول وبرامج مكافحة الاتجار بالبشر (حربي ،٢٠٢٤، ص٧٥).

خ- مكافحة ظاهرة غسيل الاموال

تشجيع التشريعات التي التي تحدد الجرائم ذات العلاقة بغسيل الأموال والاحتيال المنظم ومصادرة عائدات الجريمة . وينبغي وضع خطة إستراتيجية شاملة تعمل على وضع الأولويات فيما يخص مشاكل غسيل الاموال في العراق، وتطبيقها مع الأخذ بالتوصيات والخطط التي تضعها المؤسسان الدولية الرصينة لحل مشكلة غسيل الاموال الالكتروني داخل الدول (سعيد ،٢٠٢٥ ، ص٦٥).

د-التعاون وتبادل المعلومات الوطنية والدولية :

مد أواصر التعاون بين المواطن وألاجهزة الامنية من خلال بث برامج التوعية الأمنية والقانونية للمجتمع لوسائل الإعلام، وحماية المبلغين عن الفساد اذ يجب وضع تشريعات تحمي المبلغين عن الفساد وتوفر لهم وسائل آمنة للإبلاغ عن الفساد دون أن يتعرضوا للانتقام أو التشهير. ويمكن توفير آليات للتبليغ المجهول وتقديم مكافآت مالية للمبلغين الذين يساهمون في كشف الفساد. وتعميق علاقة الاجهزة الامنية مع مؤسسات المجتمع المختلفة كالعائلة والمدرسة والجامعة والمنظمات المهنية والشعبية عن طريق عقد ندوات ولقاءات اجتماعية لهذه المؤسسات، وذلك بهدف الوقوف على أرضية تساهم في خلق علاقات اجتماعية متبادلة بين ألاجهزة الأمنية والمواطن وتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الامنية ودورها في حفظ الامن للدولة العراقية (عبد العزيز ،٢٠٠٧ ،ص١٢٢).

ذ- مواجهة الإرهاب العابر للحدود :

الإرهاب يعد جريمة ضد الإنسانية وهو أحدى أخطر الجرائم الدولية التي تسود المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، كونها من الجرائم الحديثة نسبياً، وكون مفهومها كان حبيس الأطر الدينية والفلسفية والأخلاقية ولم يرتقي اليها الفكر القانوني الا حديثاً عندما ألجأتها اليها الفضائع المرتكبة في حروب كثيرة كالحرب العالمية الأولى والثانية ، وما تلاهما من مجازر في راوندا ويوغسلافيا (رزيج ، وعبد الحي .٢٠٢٥، ص٤٧٢). أن منع حركة الإرهابيين عبر الحدود ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ساهم في تحسين إدارة أمن الحدود والتعاون عبر الحدود بين البلدان المستفيدة. وتحسين إجراءات الرقابة على الحدود بقطع كل التمويل والامدادات التي تصل الى المجموعات الارهابية او عبور الارهابيين عبر الحدود من دول اقليمية، لأنه أحد وسائل مواجهة الارهاب (الخزرجي واخرون ،٢٠٢٣، ص٤٧).

مناقشة ختامية :

تعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أخطر الجرائم لما ألحقته من أضرار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بزرعها للرعب والتهريب والتدمير حياة الشباب و المراهقين و زعزعت نظام الدولة وتغلغلها حتى في تفكيك شبكات أمنية ،وتحرك الاقتصاد الوطني مستغلة التضخم التشريعي ،اضافة إلى أن بعض تلك العصابات اقتحمت أسواق المال عالمية تحت غطاء وساطة حيث تدخل في مضاربات وهمية للتأثير على الاسعار لحساب الشركات اخرى مقابل عمولات ضخمة وأنشطتها الحالية باتت تشكل جزءا من الاقتصاد الدولي والنظام العالمي الجديد مما يجعل القضاء عليها عسيرا نتيجة عرقلتها للتنمية الاقتصادية الا اذا استعادت الدولة دورها في مراقبة التجارة الدولية وفي قواعدها القانونية وليس التركيز على العقوبات فقط .

توصل البحث الى جملة من النتائج نجملها بالآتي :

١. هناك علاقة بين الفساد الدولي وتجارة البشر وتجارة المخدرات وظاهرة الارهاب العالمي وغسيل الاموال.

٢. هناك ايادي خفية تعمل على جعل العراق بلداً متخلفاً اقتصادياً ومستهلكاً، ولا يملك مقومات النهوض الصناعي والعلمي التي تمكنه من التحكم بموارده وثرواته الوطنية، وجعلها حكراً على الدول والشركات الأجنبية

٣. اقتناء المجرمين للأسلحة النارية بمختلف أنواعها نتيجة لانتشار الأسلحة بشكل واسع في المجتمع العراقي بعد فترة الحرب عام 2003 .

٤. انشار وسائل الاتصالات الحديثة مثل (الموبايل) ساعد المجرمين على اقتناء هذه الوسيلة واستخدامها لأعمال الجريمة المنظمة دون إمكانية معرفة مصدر المكالمة الهاتفية وتتبع مكان الاتصال من قبل أجهزة الشرطة.

٥. المخدرات أصبحت مشكلة حقيقية تواجه الدولة والمجتمع العراقي، وإنها تتمدد وتنتشر بسرعة ملحوظة في المجتمع لا سيما شريحة الشباب باعتبارها الفئة الأكثر استهدافاً.

٦. ان عمليات غسيل الاموال تتم بأموال متحصلة من الجريمة المنظمة، فهي أموال غير مشروعة تساعد على زعزعة الأمن للبلد وازدياد معدلات الجريمة النظمة وذلك لافشال البرنامج السياسي الحكومي.

٧. وجود ضعف في جهود معالجة أسباب الارهاب والفساد والبطالة التي هي أساس خروج ظاهرة الهجرة للوجود، والقضاء على الاسباب اي يجب معالجة الظاهرة والقضاء عليها،

المقترحات كسبل للعلاج :

١. أهمية عقد ندوات ومؤتمرات هدفها زيادة ونشر الوعي لدى المواطنين للإبلاغ عن هكذا تصرفات من الاشخاص الذين يمارسون الجرائم المنظمة .

٢. محاربة ظاهرة الفساد والذي يعد الممول الرئيسي لعمليات الجريمة المنظمة، كون الفساد يفسح المجال للحصول على الأموال غير المشروعة دون رقابية قانونية مشددة.

٣. الحد من الفقر والبطالة إذا لن نستطيع القضاء عليها كلياً فلا شك ان الفقر والبطالة يشكلان التربة الصالحة لنمو ظاهرة الجريمة المنظمة وتكاثرها.

٤. الاهتمام بالكفاءات والقدرات العلمية العراقية والمحافظة عليها عن طريق تمكينهم من قيادة المؤسسات الادارية والمراكز البحثية ودعمهم ماديا ومعنويا.

٥. بما أن الجريمة المنظمة من الجرائم العابرة للحدود، فقد تستدعي من الدول الأعضاء في منظمة الإنتربول مواكبة تطورات التكنولوجية والمعلوماتية خاصة في مجال تحصين وضبط الحدود ومراقبتها.

٦. توجيه الوسط الإعلامي على تثقيف الناس حول هذه الجريمة المنظمة من خلال برامجها ومنشوراتها البصرية والسمعية والإشارية. فضلاً عن تضمين المناهج الدراسية بمادة حول هذه الجريمة لتوعية الأطفال لأنهم أكثر عرضة لهذه الجريمة.

٧. إعادة النظر بالتشريعات والقوانين وجعلها أكثر حزما وصرامة ضمن نطاق العمل المؤسساتي للدولة، من خلال فرض عقوبات شديدة للمخالفين وان تطبق على الجميع من دون استثناء، مما يجعل سلطة القانون أكثر مهابة وتزرع الثقة لدى المواطنين.

المصادر :

١. الجريمة المنظمة (٢٠٢١)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ، مقال منشور على الموقع الالكتروني .unodc.org

٢. البريزات ، جهاد محمد ، (٢٠١٣)،الجريمة المنظمة "دراسة تحليلية"، في القانون الجنائي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع الاردن.

٣. أبو جودة ، الياس ،(٢٠١٤)، دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظّمة ، قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان ، مجلة الدفاع الوطني.

٤. بن دلالي ، إبراهيم ،(٢٠١٩)، الجريمة المنظمة دراسة حالة الجزائر من ٢٠٠٨– ٢٠١٨ رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

٥. داخل ، ريسان عزيز ، (٢٠٠٩) الجريمة المنظمة والفساد في العراق، ، جامعة بغداد. كلية الاداب ، مجلة كلية الاداب / العدد ٨٩الجزء الثاني.

٦. الصمادي ، عيسى ،(٢٠٢١) إستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: غسيل الأموال أنموذجاً, الجامعة العراقية كلية القانون و العلوم السياسية,– مجلة كلية القانون و العلوم السياسية، ، العدد ٩ كانون الثاني.

٧. عيد ، محمد فتحي ،(٢٠٠٥)، عصابات الجريمة المنظمة ودورها في الإتجار بالأشخاص، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض .

٨. سرور ، طارق ،(٢٠٠٠)، الجماعات الإجرامية المنظمة، دار النهضة العربية، القاهرة.

٩. الوهيد ، محمد بن سليمان ،(١٩٩٥)، الجريمة المنظمة و أساليب مواجهتها ،مقال منشور في مجلة الشرطة الإمارات، العدد/٢٩٠، شباط .

١٠. عكسة ، اسعاد ،(٢٠٠٨)، تحديث المنظومات التشريعية بما يضمن نجاعة العمل الوقائي والقمعي في مواجهة الجريمة المنظمة، المطبعة العربية، غرداية، ٢٠٠٨ .

١١. حربي ، ابراهيم و ياسمين حسن سعيد،(٢٠٢٣)، تحديات هجرة الكفاءات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الآليات والحلول ، مؤتمر جامعة جيهان– المؤتمر العلمي الدولي الرابع في الاطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة.

١٢. الغريباوي ، يونس سلام جعفر و تأميم محمد سلوم الجبوري ،(٢٠٢٣)، هجرة الكفاءات العلمية العراقية وإمكانية استفادة العراق من التجربة الهندية ، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات إقتصادية وإدارية ومالية ومصرفية ومحاسبية. المجلد (٦) العدد /الجزء(١) كانون الثاني.

١٣.الكليدار ، ياسمين حسن سعيد ،(٢٠٢٥) ، الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أهم المشاكل والحلول ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد /٢٣ ،عدد/ ٨٤ .

١٤. الجابري ، ستار جبار ،(٢٠١٧)، هجرة الكفاءات العراقية الاسباب والمعالجات ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مجلة دراسات دولية، العدد/ ٦٨.

١٥.حربي ، إبراهيم ،(٢٠٢٤)، الانعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد/٧٦ .

١٦.كريم ،علي صادق ،(٢٠٢٥)، الامن القومي العراقي قراءة في بيئة التهديدات والتحديات ، نشر على الموقع الالكتروني ، مقالات ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، نشرعلى الموقع الالكتروني: https://www.alnahrain.iq/post/1142

١٧.الدوسري ، عبد الله عجلان ونايف شافي عبدالله الهاجر ،(٢٠٢٣)،الجريمة المنظمة أسبابها وإجراءات منعها، مصر، جامعة مدينة السادات كلية الحقوق مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد/٣.

١٨.سالم ، زيد ،(٢٠٢١)، "تجارة الأسلحة في العراق برعاية أمنية ومليشياوية، مقال منشور على الموقع الالكتروني ، العربي الجديد ، تقارير عربية ، https://www.alaraby.co.uk/politics/ :

١٩. إبراهيم ، ادهم(٢٠٢٥)، ، انتشار السلاح في العراق.. تحديات خطير، مقال منشور على الموقع الالكتروني العرب ، https://www. https://alarab.co.uk/

. ٢٠Ramsey Clark : Crime in America Third printing seman and Schuster. N.Y.1970 .
21.المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة،(١٩٨٠)، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد التاسع/يناير.
٢٢.حافظ ، حنان يونس وعبد الزهرة فيصل يونس،(٢٠٢٣)، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، الجامعة المستنصرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٢١،العدد ٧٦.
٢٣.البديري ، نعيم حسين ،(٢٠١٥)، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة:المجتمع العراقي أنموذجاً – دراسة تحليلية ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، كلية الآداب المجلد ٢٣، العدد ٢.
٢٤.غنيمة، محمد متولي ، (١٩٩٦)، التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية ، القاهرة : الدار المصرية واللبنانية.
٢٥.شبكة الساعة ، (٢٠٢٣)، دراسة تكشف معدل البطالة في العراق منذ ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢ ، مقال منشور على شبكة الساعة :
١. https://alssaa.com/post/show/19794
٢٦.صالح ، احمد عبد ،(٢٠٢٣)، البطالة في العراق: بين الواقع وأولويات الربنامج الوزاري، العراق / بغداد ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢٣ .
٢٧.العجيلي ، عدنان عياض ،(٢٠٢٤)، التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة ٢٠٢١ ، جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة دراسات البصرة, المجلد ٥١ ، العدد/ ١٩٩٤.
٢٨.الحمود ، علي طاهر ،(٢٠٢٣)، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساتية، مركز البيان للدراسات والتخطيط. ، بغداد ، دار الكتب والوثائق،الطبعة الاولى .
٢٩. جاسم ، احمد فاضل ،(٢٠١٨)، العراق ما بعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦.
٣٠.الربيعي ، صلاح حسن ،(٢٠١١)، الفساد و الجريمة المنظمة، وزارة الداخلية العراقية مكتب المفتش العام مديرية التدريب والتطوير مركز البحوث والدراسات، مجلة هيئة النزاهة ، بحوث قانونية ، اب .
(*) هو مؤشر وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية(٢٠٠٨), ابتكره عام ١٩٩٥ (يوهان غراف) بتكليف من منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيس درجة الفساد في دول العالم, ويتكون من (١٠) نقاط تتدرج من الصفر (فساد مرتفع– مستشري) إلى (١٠) غياب الفساد, ويتم ترتيب دول العالم وفقا لنتائج هذا المؤشر وينشر سنوياً. للمزيد من التفاصيل ينظر:– – حسين جابر عبد الحميد, الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد– كلية الإدارة والاقتصاد.
٣١. خريسان ، باسم علي ،(٢٠٢٢)، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط. ، بغداد ، دائرة المنظمات غير الحكومية ،٢٠٢٢.
٣٢. حربي ، إبراهيم ،(٢٠١٦) سياسة الامن الغذائي في العراق – التحديات والحلول مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد٣٧.
٣٣. حربي ، إبراهيم ، (٢٠٢٤)،سياسة الامن السيبراني الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ في ضل التحديات الراهنة، المؤتمر الرابع لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وبالتعاون مع مستشارية الامن القومي والموسوم.. استراتيجية الأمن الوطني العراقي في تعزيز التنمية المستدامة" والذي انعقد في بغداد ٢٧–٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٤ .
٣٤. الياسري ، حميد ياسر ،(٢٠١٥)، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة ، جامعة واسط – كلية التربية ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد/ ٢١.
٣٥.حميد ، علي حسين وعلي زياد عبد الله،(٢٠٢٠)، تحليل البيئة الإستراتيجية العراقية من منظور امني ' مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١٣ – ١٤ ، السنة الثامنة.
٣٦. كاظم ، ضفاف كامل ،(٢٠٢٢)، ظاهرة المخدرات في العراق وأثرها على الامن الوطني العراقي، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد ٢–١ ، العدد/ ١٣.
٣٧. حربي ، إبراهيم ،(٢٠٢٤)، الأنعكاسات السياسية المخدرات الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية،العدد/٥٩ً .

٣٨. بدوي، احمد زكي ،(١٩٨٦)، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
٣٩. معوق ، جمال ،(٢٠٠٨)، مدخل الى علم الاجتماع الجنائي، أهم التطورات المفسرة للجريمة والانحراف، ج١, دار مرايط، الجزائر.
٤٠. جاسم ، احمد فاضل ،(٢٠١٨)، العراق مابعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء دراسة تحليلة في الواقع والافاق المستقبلية ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية، العدد/٥٦.
٤١. حربي ، إبراهيم،(٢٠٢٤)، سياسة تجارة البشر الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الدوافع والحلول ، النجف ، معهد العلمين للدراسات العليا، مجلة المعهد، المجلد ، العدد/١٨.
٤٢. حمه رشيد ، سولاف عبدالله ،(٢٠١٩)، التحقيق في جرائم الاتجار بالبشرفي ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، أربيل ، ، جامعة تيشك الدولية مجلة كلية القانون، المؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية.
٤٣. السومرية ، (٢٠٢٥)، تجارة الأعضاء البشرية في العراق: تحذيرات من تناميها ، مقال منشور على الموقع الالكتروني السومرية. /https://www.alsumaria.tv/news
٤٤.سعيد ، ياسمين حسن ، (٢٠٢٥)، التهديدات السيبرانية واثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول، الجامعة المستنصرية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد خاص بندوة قسم الدراسات الاقتصادية الموسومة : متطلبات الاقتصاد الرقمي في تحقيق اقتصاد عراقي مستدام، مجلد٢، العدد (١٢) شباط.
٤٥. احمد الشيخ ، سعد شهاب ، (٢٠٢٣)،الاستراتيجية العراقية في مكافحة الارهاب الفرص والتحديات، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٣، العدد/٦.
٤٦.عبد العزيز ، احمد ،(٢٠٠٧)، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، جامعة الموصل. آداب الرافدين / عدد خاص، مؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع العدد (٤٧/ ٤).
٤٧. الخاقاني ، حاكم ناصر و مرتضى مظفر سهر ،(٢٠١٩)، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام ٢٠١٨ من وجهة نظر جغرافية ،جامعة ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ،مجلد/٩،العدد/٣.
٤٨. البياتي ، فراس عبد الكريم محمد ،(٢٠٢١)، الفساد وسياسات الإصلاح السياسي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم السياسية, , المجلد ٤, العدد ٢٦.
٤٩. رزيج، جواد كاظم وعبد الحي، رامي،(٢٠٢٥) بحث منشور في مجلة كلية التربية–جامعة واسط، المجلد /٥٩، الجزء الأول، أيار.
https://doi.org/10.31185/eduj.Vol59.Iss1.4292
٥٠. الخزرجي ، حمد جاسم محمد واخرون ، (٢٠٢٣)، تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة النهرين ، مجلة قضايا سياسية ، العدد/ ٧٢.